المنطق ألأداتي عند ديوي (المقالة الثالثة عشر)

أد/ناصر هاشم محمد أستاذ الفلسفة بآداب أسيوط

انعكست هذه النزعة الأداتية علي منطق "جون ديوي"، وعلي موقفه من المنطق القديم، وعلي تناوله لكل موضوعات المنطق الحديث وعلي رأسها نظرية العلاقات المنطقية، التي سنقوم بدراستها بالتفصيل من خلال هذه الدراسة ، فقد اهتم "ديوي" بدراسة الظروف المحيطة بالتفكير والعمليات الذهنية المتضمنة في النشاط المنطقي، والشروط الضرورية اللازمة لنجاح عمليات الاستدلال واستطاع أن يخرج من كل هذه الدراسات بحقيقة جوهرية أساسية هي أن الأفكار والتصورات والنظريات ليست سوي "وسائل" أو أدوات تنحصر كل قيمتها بل كل وظيفتها فيما لها من قدرة علي اقتيادنا نحو وقائع وخبرات مستقبلية ، ومعني هذا أن دراسة ديوي للطريقة التي يعمل بها الفكر حين يواجه بعض المواقف الحاضرة علي النحو الناجح الذي يفضي به إلي نتائج مثمرة في المستقبل، إنما هي التي أدت به إلي وضع دعائم نظريته الأداتية في المعرفة والمنطق، وليست النظرية الأداتية سوي محاولة لوضع نظرية في " الأشكال العامة للتصور والاستدلال.

ويمكن القول أنه علي ضوء تلك الحقيقة العامة التي انكشفت "لديوي" منذ البداية ألا وهي أن التفكير في جوهره حل لإشكالات، وأن المعرفة ليست سوي عملية مواجهة لمواقف تتطلب الحلول، وقد حاول "ديوي" في كتابه الضخم المسمي باسم "المنطق نظرية البحث"سنة 1938، الذي يعتمد عليه هذا البحث بصفة أساسية لأن ديوي وضع من خلاله كل آرائه ونظرياته المنطقية، ومن خلاله أيضاً أقام مذهبه الأداتي علي دعامة من التفسير المنطقي ، وقد جاء منطق "ديوي" معارضاً للمنطق الأرسطي معارضة العلم الحديث للعلم القديم. مفنداً ومنتقداً له في كل موضوعاته ومباحثه ومبيناً أنه لم يعد المنهج الذي يمكن الاعتماد عليه في الوصول إلي الحقيقة أو في سبيل تقدم البشرية، أو السيطرة علي الطبيعة أو حتى في توجيه الأخلاق والمعايير الإنسانية والاجتماعية لأن هذا المنطق يقوم علي قوانين ثابتة وراسخة في العقل البشري ويري أنصاره أنه لا يمكن الشك فيها بأي حال من الأحوال.

وهذه القوانين أشهرها قوانين الذاتية وعدم التناقض والثالث المرفوع، فهذه القوانين عند "ديوي" إنما تقوم علي فروض سابقة هي أن حقائق الكون بكل ما فيه ثابتة أبدية لا يمكن أن تتبدل أو تتغير مهما اختلفت الظروف

والمواقف ، وهو ما رفضه "جون ديوي" لأنه يري أنها غير متحققة بذاتها في الوجود الخارجي، كما أنها ليست خصائص علاقية بين القضايا ، ونابعة من طبيعة القضايا نفسها بغير حاجة إلي بحث وتجربة يسبقان تقريرها، بل هي مبادئ إجرائية توجه سير البحث دون أن يكون لها دلالة موضوعية في طبائع الأشياء.

إن المنطق عند "ديوي" لا يهدف إلي بلوغ الماهيات الثابتة للأشياء أو يهتم بالأنواع من حيث ماهيتها الأزلية التي لا تتغير تعريفاتها بتغير الظروف وتغير الأفراد، بل علي العكس يحرص "ديوي" في منطقه علي الفرد وليس النوع بمفرده، كما كان أرسطو، وعند "ديوي" كل قانون مهما يكن درجة ثباته فهو قابل للتغير لأن طبيعته نفسها تتغير، وإذا كان هناك ثبات لهذه القوانين فهذا الثبات إنما يكون أثناء البحث فقط، وهو ثبات من جانب واحد دون غيره، فالبحث الجديد قد يتطلب منا تغير القانون، بل وحتى الرموز التي نرمز بها للأشياء والحقائق قابلة للتغير بتغير ما تشير إليه من أشياء.

وعند "ديوي" لو ظل الرمز بمعني واحد لا يتغير لكان من المستحيل تغير المعرفة أو تقدمها، فالشيء الواحد تتغير دلالته من ثقافة إلي أخري، لأن لكل ثقافة أسسها وظروفها الخاصة بها، ومن المستحيل أن يلم الإنسان بحقائق الكون إلماماً كاملاً.

ويربط "ديوي" بين المنطق والمذهب الفلسفي الذي يعتنقه الفيلسوف ، فالمنطق عنده "من حيث أصله هو فرع مشتق من المذهب الفلسفي، بحيث تجئ وجهات النظر المختلفة إلي موضوع دراسته معبرة في النهاية عن فلسفات مختلفة ثم تعود النتائج التي ينتهي إليها المنطق فتتخذ أداه لتأييد الفلسفات التي ما كانت تلك النتائج إلي نتائجها"

ويمكن هنا أن نوجه نقداً لهذا الرأي من قبل "ديوي"لأنه لو كان المنطق يتشكل تبعاً للمذهب الفلسفي الذي يعتنقه الفيلسوف أو وفقاً للمدرسة التي ينتمي إليها فإننا بذلك سنكون أمام أنواع عديدة من المنطق وسيكون هناك منطق براجماتي وآخر وجودي وآخر ماركسي وآخر مثالي ... الخ وبالتالي ستضطرب المعايير العقلية وتصبح القضية الواحدة صادقة في منطق وكاذبة في آخر، صحيحة في منطق وخاطئة في آخر، وبذلك تسود النزعة السوفسطائيةِ من جديد ويصبح الإنسان مقياس كل شئ كما كانوا يرددون، رغم أن أهم ما يميز التفكير المنطقي هو موضوعيته وعموميته وإلا لما كان المنطق أعلي العلوم من حيث الصورية لأنه يضع

القواعد التي يجب أن يسير علي هداها العقل الإنساني أياً كان الموضوع الذي يفكر فيه، فالمنطق أبعد ما يكون عن الميول والاتجاهات الفلسفية والنفسية والاجتماعية، وهو علم مستقل بذاته بمعني الكلمة ، ويمكن القول بأن هذه الأداتية التي طغت علي فكر "ديوي" لم يكتفِ بها "ديوي" في المنطق فحسب، بل نقلها أيضاً إلي الرياضة ،فنراه يقول "قد يحدث في بعض الحالات أن تستعار أفكار من هذا المذهب الفلسفي أو ذاك لكي يتخذ فيها صراحة "أ"سس يقام عليها المنطق بل يقام عليها الرياضة"

إن المنطق والرياضة عند "ديوي" هما فرعان خاصان جداً من الصناعة الفكرية تشبه مبادئهما شبهاً كبيراً الآثار الفنية الجميلة، وما يجمع بين الرياضة والفن هو الحرية والالتزام فيما يختص بالخضوع للإمكانيات الصورية والجمع بين الحرية والالتزام وهو ما يميز الفن الجميل، وتلمح اتفاقاً واضحاً بين "ديوي" و "برتراندراسل" في هذه المسألة فيقول "راسل" عن الرياضيات "إنها تحتوي جمالاً رفيعاً – جمالاً غير بارد لا يضحك، كجمال النحت، إنه جمال خالص رفيع قادر علي الإتقان الدقيق مثل ما يمكن لأعظم فن أن يكون"

وكان "ديوي" يري أن الجمع بين الحرية والالتزام وهو ما يميز الفن الجميل دائماً شيئاً يخلب الألباب عند كثير من الناس والاعتقاد بأن هاتين الصفتين تقطعان الصلة بين الرياضة والوجود إنما يعبر عن مزاج ديني أكثر مما يعبر عن كشف علمي، وليس هذا النقد بجديد لأن الصلة بين الرياضة والنزعة الدينية، أو الأصح النزعة الصوفية، معروفة منذ ظهور الرياضي الفيثاغورثي ولم ينكر هذه الصلة أحد من الرياضيين المحدثين.

والخلاصة يرتكز المنطق عند "جون ديوي" علي تحليل مناهج البحث خاصة المنهج التجريبي، و المنهج الرياضي لأنهما الافضل عنده " بحكم نتائجهما بالنسبة إلي مواصلة البحث التي يجري استخدامها في عصر معين، ولما كانت مناهج العلوم تزداد صلاحيتها فلا بد أن يتغير المنطق ليواكب هذا التغير

أي أن المنطق إذا أراد أن يبقي علي وظيفته وأهميته فلا بد أن يساير المناهج العلمية، وبذلك لا يكون للمنطق أي دور في تأسيس المناهج العلمية كما يعتقد بعض الباحثين بل علي العكس لا بد أن يربط المنطق نفسه بما يحث في المناهج من تطور وتغير إذا أراد البقاء، وعليه أن يتحرر من الفروض السابقة والصور المنطقية المتوارثة، فعند "ديوي" الإجراء العلمي هو الذي يحدد موضوع دراسة المنطق ومناهج البحث هي

إجراءات تؤدي أو تنتظر الأداء والصور المنطقية هي الشروط التي لا بد للبحث من حيث هو يحث أن يستوفيها"

وقد قسم "جون ديوي" هذه الإجراءات إلي نوعين:-

الأول :- الإجراءات التي تجري علي مادة ذات وجود فعلي وتجري بوساطتها في آن واحد كما هو الحال في الملاحظة التجريبية.

الثاني :- الإجراءات التي تجري علي رموز، وبوساطة الرموز نفسها، ولكن حتى في هذه الحالة الثانية، ينبغي أن نفهم "الإجراء" بمعناه الحرفي ما وسعنا ذلك وأن نفهمه من خلال علاقته بالوجود الفعلي بمعني ما يمكن اختباره بالتجربة لأن "ديوي" ومعه سائر البراجماتيين لا يعترفون بأي فكرة إلا من خلال آثارها العملية، حتي أن "شارلز بيرس" كان يقول "إن المدلول العقلي لكلمة من الكلمات أو عبارة من العبارات إنما يكون فقط في تأثيرها المقصود في مجري الحياة، ويقصد طبعاً أن النتائج العملية لفكرة من الأفكار هي مقياس صدقها وصوابها ، وهو ما أكده الضلع الثالث في مثلث الفلسفة البراجماتية "وليم جيمس" "1842-1910" الذي كان يقول "صدق المعتقد فيما يترتب عليه من آثار ونتائج عملية، فالمهم هو نتيجة الفكرة لا مصدرها لأن الحق مرتبط بالسلوك وهو صورة من صور الفعل أو العمل الناجح، ومن ثم فالصدق أو الحقيقة ليس غاية وإنما هو وسيلة لتحقيق أغراضنا ونحن الذين نصف الفكرة أو المعتقد بالصدق بناءاً علي نفعها لنا"

وتجدر الإشارة هنا إلي اتفاق المنطق البراجماتي مع المنطق الوضعي في الأساس الذي انطلق منه كل منطق منهما وهو الخبرة الحسية ، إلا أن البراجماتية تجعل نقطة ابتدائها "موقفاً بأكمله"، بينما نقطة ابتداء المنطق الوضعي هي تحليل الموقف إلي أولياته البسيطة أو إلي وقائعه الذرية التي تمثل كل واقعة فيها قضية ذرية، ولهذا كان يقول الدكتور زكي نجيب محمود "رحمه الله" المذهبان متكافئان لأنه سواء بدأنا من موقف أو بدأنا من واقعة بسيطة فلا اختلاف في أن مدارنا هو الواقع،وتحليل الوقائع الذرية من شأنه أن يوضح عناصر الموقف"، لا أن يتنكر له وينفيه، وكذلك الأمر عندما تجعل البرجماتية "القضية" وسيلة أداتيه، وتجعلها الواقعية الذرية "حقيقة" تستند في صدقها إلي إمدادات الخبرة الحسية فكلتاهما متفاوتتان لا متعارضتان" وبالرغم من هذا الاتفاق في الأساس بين البرجماتيين والوضعيين المنطقيين، نجد "ديوي" يرفض

تفتيت عملية الفكر إلي وحدات "قضايا" بحيث نستطيع القول عن القضية الواحدة، وهي بمعزل عن سواها، إنها صادقة أو كاذبة، إذ القضية في رأيه تكون خيطاً من نسيج، وحلقة في سلسلة ومرحلة من مراحل السير نحو حل مشكلة وهكذا وهنا تبرز فكرة الاتصال في منطق "ديوي"، فهو لا يعترف بالمذاهب المنطقية الأخرى التي تعمل علي تفتيت الفكر إلي وحدات أو قضايا.

وإذا عدنا ثانية إلي موقف "ديوي" من المنطق الأرسطي سنجد أنه بالرغم من الانتقادات الكثيرة التي وجهها "ديوي" للمنطق الأرسطي ، وبالرغم من الاختلاف والتباين الواضح بين المنطقين سواء علي مستوي الأسس أو النتائج، نجد "ديوي" يدافع عن منطق أرسطو وينفي اتهامه له بأنه لم يعد يصلح كمساهم في صناعة التطور والتقدم العلمي، وهو ما يعد تناقضاً صريحاً في موقف "ديوي"، الذي يري أن هذا المنطق بالرغم من قيامه علي الماهيات الثابتة ، وحرصه علي بلوغ الصدق من خلال الشروط التي وضعها والتي يكون بها القول الصادق صادقاً، يري "ديوي" أنه حتى الفلاسفة الذين حاولوا بناء منطق جديد يتمشي مع الإجراءات العلمية الحديثة لم يتحرروا تماماً من هذا المنطق، إضافة إلي وقوعهم في بعض الأخطاء الجسيمة ونذكر منهم على سبيل المثال "جون استيوارت مل" الذي أقام بناءه المنطقي علي نظريات نفسية ردت "الخبرة" إلي حالات عقلية وما بينها من روابط خارجية بدلاً من أن يقيموها علي ما يجريه البحث العلمي فعلاً في طريق سيره ويواصل "ديوي" دفاعه عن منطق "أرسطو" فيقول "إن المنطق الأرسطي يدخل بصفة جوهرية في نظريات المنطق السائدة بيننا اليوم، بحيث يصبح النظر في أمره نظراً في عالم المنطق المعاصر ولا يقتصر أمره علي مجرد قيمته الفلسفية وحدها أي أن "ديوي" يعيب علي من يشغلون أنفسهم في بحث مدي أهمية أو قيمة هذا المنطق الأرسطي ، لأن المسألة الجديرة بالبحث من وجهة النظر الأداتية هي "أن ننظر في مسألة كفاية المنطق التقليدي ليكون أداه للبحث في ما هو قائم بين أيدينا من مشكلات الذوق الفطري ومشكلات العلم معاً" ولهذا نجد "ديوي" يحرص علي نقد المعالم الرئيسية لهذا المنطق خاصة ما يتصل بظروف العلم والثقافة التي أمدته بأسسه وبمادته ومقارنتها بظروف العلم والثقافة السائدة بيننا اليوم .